

**BSCE – MA624 – F11 – C9 –
Session2**

التحليل الاقتصادي الجزئي Microeconomic Analysis

الدكتور حسن حجازي

المحاضرة الثانية

الفصل الثاني: نظرية سلوك المستهلك

أولاً: النظرية التقليدية في سلوك المستهلك (الفصل ٢ – قسم ١)

ماذا درسنا في المحاضرة السابقة (الأولى)

■ قمنا بالمحاضرة السابقة بما يلي:

- تعريف علم الاقتصاد.
- التمييز بين علم الاقتصاد الجزئي و علم الاقتصاد الكلي.
- فهم مصطلح "الندرة النسبية"
- فهم و استخدام مصطلح "تكلفة الفرصة البديلة"
- سرد عناصر المشكلة الاقتصادية و شرحها.
- مفهوم القيمة:
 - القيمة الاستعمالية
 - القيمة التبادلية
- أهم نظريات القيمة
- مفهوم المنفعة و المنفعة الحدية

مخرجات المحاضرة الثانية Learning Outcomes

■ يفترض بنهاية المحاضرة الثانية أن تتمكن من الإلمام بما يلي

- مفهوم المنفعة.
- مفهوم المنفعة الحدية.
- المنفعة الكلية.
- مفهوم توازن المستهلك (النظرية التقليدية)
- مفهوم توازن المستهلك بلغة منطقية مبسطة
- إيجاد الكمية التي تحقق توازن المستهلك (حالة سلعة واحدة)
- القاعدة العامة لتوازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية
- التأكد رقمياً (حالة فضاء مستهلك مكون من سلعتين فقط) من أن تحقق شرط التوازن (القاعدة العامة) يضمن للمستهلك الحصول على أكبر مستوى ممكن من المنفعة الكلية

الفصل الثاني

نظرية سلوك المستهلك

مقدمة

تحليل سلوك المستهلك

المشكلة الاقتصادية للمستهلك تتمثل في قصور إمكانياته الحقيقية بالنسبة لاحتياجاته غير المحدودة من السلع والخدمات وحيث لا يستطيع أن يشبع جميع احتياجاته فإننا نفترض بداهة أنه سوف يسعى إلى إشباع أكبر قدر ممكن من هذه الاحتياجات . وحينما يتحقق السعي في هذا الاتجاه فإنه يرتبط بنمط معين من السلوك يصفه بأنه رشيد . ونقول بأن المستهلك رشيد عندما يشبع أكبر قدر من احتياجاته في حدود دخله النقدي. وعندما يتحقق أكبر قدر من الإشباع فنقول أنه قد حقق وضع التوازن.

فالتوازن يتحقق عندما يحقق المستهلك أقصى ما يمكن من منفعة أو إشباع في حدود دخله النقدي والأسعار السائدة .

نظرية سلوك المستهلك

- تحليل سلوك المستهلك يمكن أن يتم بإحدى الطريقتين التاليتين :
- **النظرية التقليدية:** نظرية المنفعة الكمية أو القياسية أو نظرية المنفعة الحدية **Method Utility** : ويقصد بها فكرة الإشباع (المنفعة) القابل للقياس الكمي في تحليل سلوك المستهلك.
- **النظرية الحديثة:** نظرية المنفعة الترتيبية باستخدام طريقة منحنيات السواء **Indifference Curves Method** : ويقصد بها استخدام فكرة الإشباع الغير قابل للقياس الكمي في تحليل سلوك المستهلك.

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً

1- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

- **مفهوم المنفعة:** مستوى الرضا أو الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاك سلعة أو خدمة معينة.
- فالإشباع أو المنفعة التي تعود للمستهلك من استهلاك سلعة معينة تعد **ذاتية**، ويعود تقويمها للمستهلك نفسه. فيختلف تقويم منفعة السلعة من مستهلك لآخر.
- **وتختلف المنفعة باختلاف المكان والزمان والظروف** مثال: منفعة كوب الماء في حالة العطش أكثر من منفعته في حالة الارتواء، ومنفعة الكتاب للطالب تختلف عن منفعته لشخص آخر، ومنفعة مكيف الهواء في المناطق الحارة تختلف عن منفعته في المناطق الباردة.

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً
1- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

نص النظرية: إن المستهلك يحاول في حدود دخله الوصول إلى أقصى إشباع ممكن أي أقصى منفعة.
افتراضات النظرية وهي:

- مبدأ العقلانية أو السلوك الرشيد للمستهلك.
- إمكانية القياس الكمي للمنفعة.
- ثبات المنفعة الحدية للنقود.
- تناقص المنفعة الحدية للسلعة.
- عدم الإشباع الكامل.

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً
١- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

يجب عند دراسة نظرية المنفعة في تفسير سلوك
المستهلك التفريق بين المنفعة الكلية والمنفعة
الحدية.

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً

١- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

مفهوم المنفعة الحدية:

- **تعريفها:** الإشباع الإضافي الذي يحصل عليه المستهلك عند زيادة استهلاكه بوحدة واحدة أو هي مقدار المنفعة التي تضيفها الوحدة الأخيرة المستهلكة من سلعة .
- **قانونها:** مقدار التغير في المنفعة الكلية الناتج عن تغير الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة زيادة أو نقصاناً، أو التغير في المنفعة الكلية / التغير في الكمية المستهلكة من السلعة ($MU = \Delta U / \Delta Q$)
- **سلوكها:** تتناقص باستمرار وتبلغ صفراً عندما تكون المنفعة الكلية عند أقصى قيمة لها ثم تكون بالسالب عندما تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص (قانون تناقص المنفعة الحدية).
- و نرمز للمنفعة الحدية للسلعة X بـ UX

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً

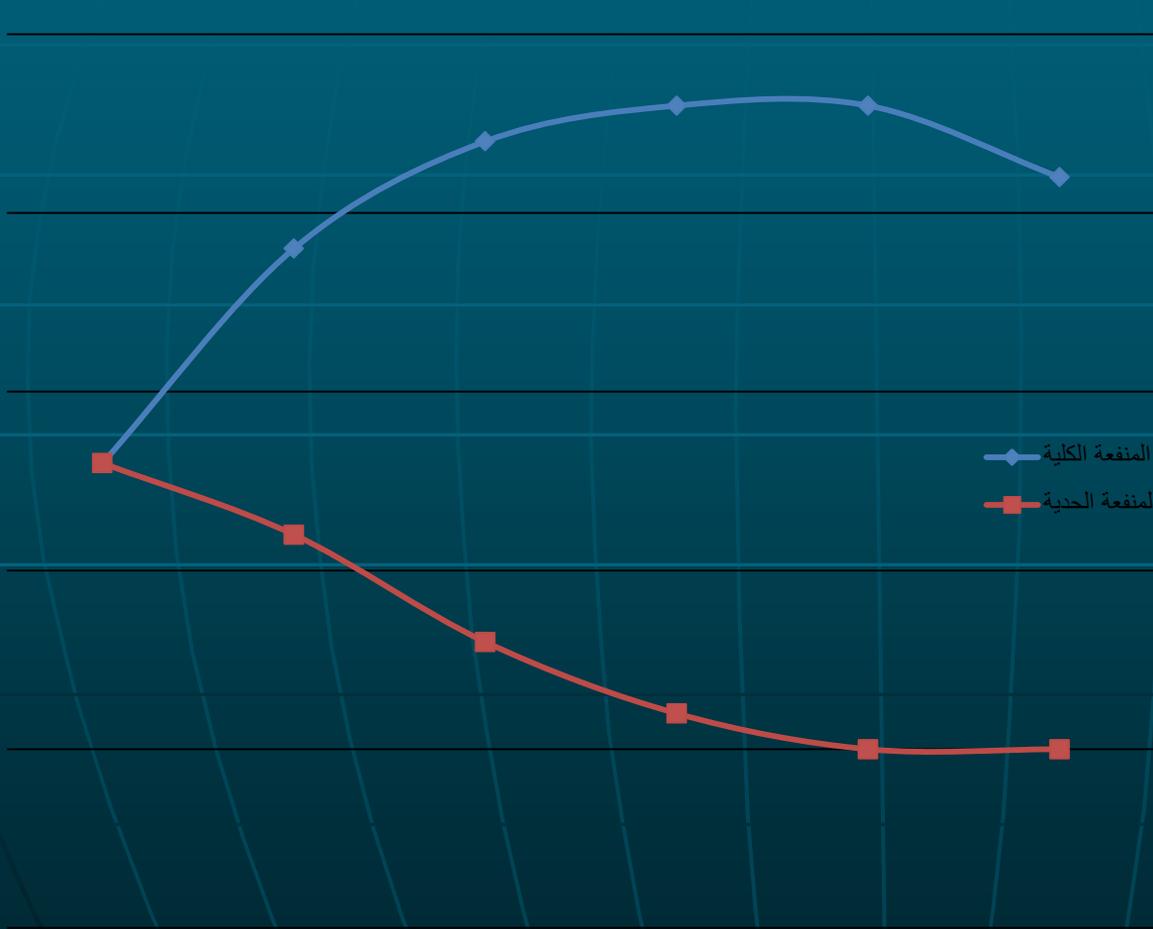
١- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

مفهوم المنفعة الكلية:

- المنفعة الكلية نرّمز لها بالرمز U اختصاراً لـ *Utilion*
- **تعريفها:** إجمالي الإشباع أو الرضا الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاك السلع والخدمات المختلفة الداخلة في تركيبه الاستهلاكي.
- **قانونها:** مجموع منافع الوحدات المستهلكة من السلعة.
- **سلوكها:** تزداد مع زيادة استهلاك الشخص من سلعة ما إلى أن تصل إلى أقصى قيمة لها وذلك عندما يصل المستهلك إلى نقطة التشبع ثم بعد ذلك تبدأ المنفعة الكلية بالتناقص مع زيادة عدد الوحدات المستهلكة من السلعة.

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كميًا

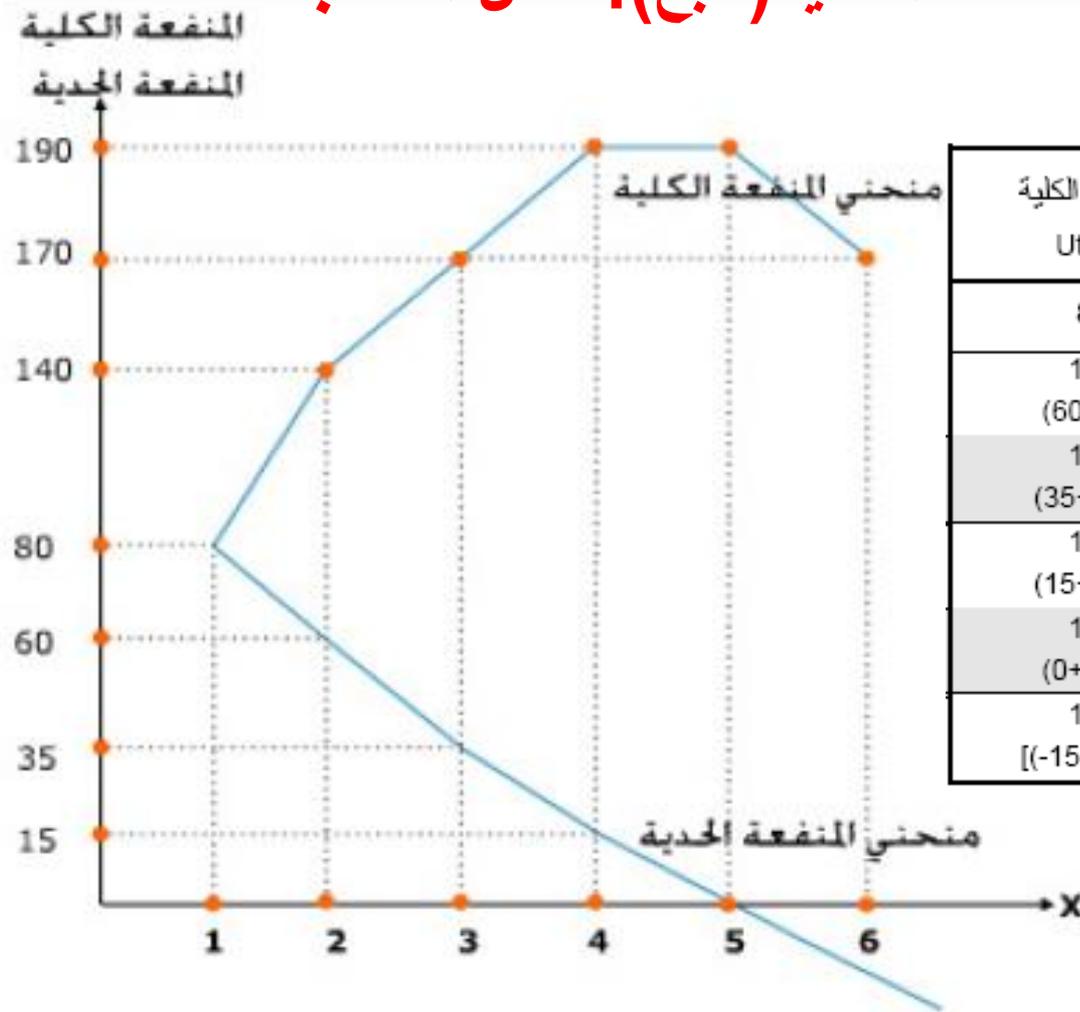
١- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية (تابع): مثال ١



عدد وحدات السلعة	المنفعة الكلية	المنفعة الحدية
١	٨	٨
٢	١٤	٦
٣	١٧	٣
٤	١٨	١
٥	١٨	٠
٦	١٦	-٢

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً

١- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية (تابع): مثال الكتاب



المنفعة الكلية Utilon	منفعة الوحدة الواحدة Utilon من X	سلعة الخبز X
80	80	الوحدة الأولى
140 (60+80)	60	الوحدة الثانية
175 (35+140)	35	الوحدة الثالثة
190 (15+175)	15	الوحدة الرابعة
190 (0+190)	0	الوحدة الخامسة
175 [(-15)+190]	-15	الوحدة السادسة

الشكل رقم (1) / سلوك منحنيات المنفعة

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً
١- المنفعة الكلية والمنفعة الحدية (رياضياً)

عدد الوحدات المستهلكة
المستهلكة من السلعة x
تابع لـ
مستوى المنفعة الكلية

$$U = f(x)$$

المنفعة الحدية: مقدار الزيادة في المنفعة من استهلاك وحدة إضافية.

المنفعة الحدية لـ x

مشتق المنفعة الكلية بالنسبة لـ x

$$U_x = \frac{\partial U}{\partial x}$$

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً

٢- توازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية:

وضع توازن المستهلك: هو ذلك الوضع الأمثل الذي يحقق عنده المستهلك الرشيد أقصى إشباع أو منفعة ممكنة من استهلاكه لمختلف السلع والخدمات التي ينفق عليها دخله.

لإيجاد التوازن نفترض ما يلي:

١. أن دخل المستهلك محدود وثابت خلال فترة زمنية معينة لا يستطيع التحكم فيه.
٢. أن أسعار السلع والخدمات في السوق ثابتة ولا يمكن للمستهلك بمفرده التأثير فيها.
٣. ثبات ذوق المستهلك.
٤. مبدأ الرشد الاقتصادي.
٥. إمكانية قياس المنفعة كمياً.

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً

٢- توازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية (تابع)

أولاً: توازن المستهلك في حال وجود سلعة وحيدة

■ أولاً: لو افترضنا أن المستهلك ينفق دخله على شراء سلعة واحدة فقط ولتكن السلعة X ، فما هي الكمية التي يشتريها منها ليحقق التوازن ويحصل على أقصى منفعة ممكنة؟

إذا كان المستهلك يحصل على السلعة مجاناً فهو سيستمر في استهلاكها إلى أن يصل إلى نقطة التشبع أي عندما تساوي المنفعة الحدية للسلعة X الصفر

أما إذا كان المستهلك يدفع ثمناً للسلعة فهو سيستمر في استهلاكها إلى أن تتساوى المنفعة الحدية للسلعة مع منفعة المبلغ الذي ينفقه على شرائها.

المنفعة الحدية للسلعة = المنفعة الحدية المضحي بها أي منفعة المبلغ المنفق على الوحدة الواحدة

المنفعة الحدية للسلعة = منفعة الليرة الواحدة × ثمن السلعة

وبناءً على ما تقدم نقول بأن توازن المستهلك يتحقق بالشرط التالي : أو بصورة أخرى :

$$P_x \cdot U_m = U_x$$
$$\frac{U_x}{P_x} = U_m$$

سعر الوحدة الواحدة
من السلعة ×

منفعة وحدة النقود (الليرة)

المنفعة الحدية المضحي بها

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً
٢- توازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية (تابع)
الفائض الحدي للمستهلك

- **رياضياً:** هو الفرق الجبري بين المنفعة الحدية المكتسبة والمنفعة الحدية المضحي بها.
- **اقتصادياً:** الفرق بين ما كان المستهلك مستعداً لدفعه (وهو المنفعة المكتسبة من الوحدة الواحدة) وما دفعه فعلاً (وهو المضحي به مقابل الحصول على هذه الوحدة).
- **الفائض الحدي للمستهلك عند التوازن = الصفر**

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً
 ٢- توازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية (تابع) مثال الكتاب

الجدول رقم (1)

المنفعة الكلية Utilon	منفعة الوحدة الواحدة Utilon من X	سلعة الخبز X
80	80	الوحدة الأولى
140 (60+80)	60	الوحدة الثانية
175 (35+140)	35	الوحدة الثالثة
190 (15+175)	15	الوحدة الرابعة
190 (0+190)	0	الوحدة الخامسة
175 [(-15)+190]	-15	الوحدة السادسة

$$p_x = 10$$

$$U_m = 3.5 \text{ utilon}$$

$$p_x \cdot U'_m = 10 \times 3.5 = 35$$

التوازن

الإشباع الكامل

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً
 ٢- توازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية (تابع)

الجدول رقم (2)

الفائض الحدي للمستهلك	المنفعة الحدية المضحى بها $U'_m \times P_y$	المنفعة الكلية U	المنفعة المكتسبة من الوحدة الواحدة U'_y	السلعة (y)
+25	70	95	95	الوحدة الأولى
+20	70	185	90	الوحدة الثانية
+15	70	270	85	الوحدة الثالثة
+5	70	345	75	الوحدة الرابعة
التوازن	70	415	70	الوحدة الخامسة
-15	70	470	55	الوحدة السادسة
-30	70	510	40	الوحدة السابعة

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً
٢- توازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية (تابع)
ثانياً: توازن المستهلك في حال وجود سلعتين أو أكثر

قاعدة التوازن: تساوي المنفعة الحدية للسلعة منسوبة إلى سعرها
مع المنفعة الحدية لسلعة ثانية منسوبة إلى سعر السلعة الثانية
وهكذا....

استقلالية المنافع الحدية للسلع:

سلعتين متكاملتين ← المنفعة الكلية أكبر
سلعتين متنافستين ← المنفعة الكلية أصغر

أولاً: النظرية التقليدية التي تفترض إمكان قياس المنفعة كمياً

٢- توازن المستهلك في إطار النظرية التقليدية (تابع)

توازن المستهلك في حال وجود سلعتين أو أكثر رياضياً

$$P_x \cdot U_m = U_x$$

$$P_y \cdot U_m = U_y$$

$$P_z \cdot U_m = U_z$$

$$\frac{U_x}{P_x} = U_m$$

$$\frac{U_y}{P_y} = U_m$$

$$\frac{U_z}{P_z} = U_m$$

$$\frac{U_x}{P_x} = \frac{U_y}{P_y} = \frac{U_z}{P_z} = \dots = U_m$$

يتحقق توازن المستهلك عندما تتساوى المنافع الحدية للسلع منسوبة إلى أسعارها

	المنفعة الكلية (أ)	المنفعة الحدية (أ)	عدد وحدات (أ)
الميزانية = \$ ٣٠	0	0	0
	4	4	1
سعر أ = \$١٠ / وحدة	7	3	2
سعر ب = \$١٠ / وحدة	9	2	3

	المنفعة الكلية (ب)	المنفعة الحدية (ب)	عدد وحدات (ب)
	0	0	0
	5	5	1
	9	4	2
	10	1	3

م. كلية	م. حدية (ب)	م. حدية (أ)	عدد وحدات (ب)	عدد وحدات (أ)
$0 + 10 = 10$	1	0	3	0
$4 + 9 = 13$	4	4	2	1
$7 + 5 = 12$	5	3	1	2
$9 + 0 = 9$	0	2	0	3